



دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار في دول ما بعد الصراع: دراسة مقارنة بين راوندا وبوروندي

عمر حسين علون^{ID}

مدرس مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين/ بغداد/ العراق

omar.hussein@nahrainuniv.edu.iq



المخلص

معلومات الأرشفة

يسلط البحث الضوء دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار في الدولة التي تعاني من نزاعات لانها تُعد عاملاً حاسماً في توجيه مسار الدول الخارجة من النزاع. ويهدف البحث الى تحليل دور القيادة في ادارة مرحلة ما بعد الصراع في كل من راوندا وبوروندي ومقارنة السياسات والمؤسسات التي انشأتها القيادات في الدولتين واستكشاف دور القيادة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والعلاقة بينهما. وتكمن أهمية البحث في فهم العوامل التي ساهمت في بناء الدول بعد الحروب والصراعات الاهلية، مسلطاً الضوء على دور القيادة السياسية بوصفها عنصراً فعالاً في اعادة الاعمار وتحقيق المصالحة والاستقرار. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في توصيف وتحليل دور القيادة السياسية في كل من راوندا وبوروندي ودورها في تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع. أما هيكلياً البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي للقيادة، والاستقرار، والصراع، فيما تناول المحور الثاني لمحة تاريخية عن الصراع في راوندا وبوروندي، وتناول المحور الثالث دور القيادة في راوندا وبوروندي في تحقيق الاستقرار. وخرج البحث بعدد من النتائج أهمها أن القيادة السياسية تشكل عنصراً محورياً في تحديد مسار الاستقرار أو الانزلاق نحو الفوضى في مراحل ما بعد الصراع، فقد أظهرت التجربة الرواندية كيف يمكن للقيادة الحازمة ذات الرؤية الاستراتيجية أن توظف سياسات المصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات، وتحقيق التنمية لإعادة بناء الدولة من الرماد، بينما كشفت الحالة البوروندية عن ضعف القيادة وانعكاسه المباشر على استمرار الاضطرابات والصراعات العرقية، بالرغم من وجود مقومات مشابهة في السياق التاريخي والسياسي لكلا البلدين، وعليه، فإن بناء السلام المستدام في دول ما بعد النزاع يتطلب وجود قيادة تتجاوز النزاعات العرقية والمصالح الضيقة نحو مشروع وطني جامع يحقق الأمن والعدالة والتنمية.

الاستلام: ٢٠٢٥/٦/١

المراجعة: ٢٠٢٥/٧/٢٨

القبول: ٢٠٢٥ /٨/٢٨

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٥/١٠/١

المراسلة:

عمر حسين علوان

الكلمات المفتاحية:

القيادة السياسية؛ الصراع؛

الاستقرار؛ راوندا؛ بوروندي.

علوان. عمر. حسين. (٢٠٢٥).

دور القيادة السياسية في تحقيق

الاستقرار في دول ما بعد الصراع:

دراسة مقارنة بين راوندا وبوروندي

. مجلة دراسات إقليمية. ١٩

(٦٦) ٩٥-١٢٠.



The Role of Political Leadership in Achieving Stability in Post-Conflict States A Comparative Study of Rwanda and Burundi

Omar H. Alwan ^{ip}

Assist. Lecturer / Faculty of Political Science / Baghdad/ Iraq.

omar.hussein@nahrainuniv.edu.iq

Article Information

Received: 1/6/2025
Revised: 28/7/2025
Accepted: 28/8/2025
Published: 1/10/2025

Corresponding:
Omar H. Awan

Keywords:
Political leadership,
conflict, stability,
Rwanda, Burundi.

Citation:
Awan. O. H. (2025).
*The Role of Political
Leadership in
Achieving Stability in
Post-Conflict States:
A Comparative Study
of Rwanda and
Burundi. Regional
Studies Journal.*
19(66). 95-120.

Abstract

This research highlights the role of political leadership in achieving stability in conflict-ridden countries, as it is a crucial factor in guiding the trajectory of post-conflict countries. The research aims to analyze the role of leadership in managing the post-conflict phase in both Rwanda and Burundi, compare the policies and institutions established by the leaderships in both countries, and explore the role of leadership in achieving political and social stability and the relationship between them. The importance of the research lies in understanding the factors that contributed to building states after wars and civil conflicts, highlighting the role of political leadership as an effective element in reconstruction, reconciliation, and stability. The descriptive and analytical approaches were used to describe and analyze the role of political leadership in both Rwanda and Burundi, as well as their role in achieving stability in the post-conflict phase. The research structure was divided into three axes: the first addressed the conceptual framework of leadership, stability, and conflict; the second addressed a historical overview of the conflict in Rwanda and Burundi; and the third addressed the role of leadership in Rwanda and Burundi in achieving stability. The research yielded several findings, the most important of which is that political leadership is a pivotal element in determining the path to stability or a slide into chaos in post-conflict situations. The Rwandan experience demonstrated how decisive leadership with a strategic vision can employ policies of national reconciliation, institution-building, and development to rebuild the state from the ashes. Meanwhile, the Burundian case revealed weak leadership and its direct impact on the persistence of unrest and ethnic conflicts, despite the presence of similar components in the historical and political contexts of both countries. Therefore, building sustainable peace in post-conflict countries requires leadership that transcends ethnic tendencies and narrow interests, towards a comprehensive national project that achieves security, justice, and development.

DOI: <https://doi.org/10.33899/rsj.v19i66.49426> , © Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

شهدت منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، لاسيما دولتا رواندا وبوروندي، عقوداً من الصراعات العرقية والسياسية التي أثرت بعمق على الاستقرار والتنمية، ومع ذلك، فإن مسار هاتين الدولتين بعد تلك الأزمات كان مختلفاً إلى حد كبير بسبب اختلاف أساليب القيادة السياسية ودورها في بناء السلام وتعزيز الاستقرار؛ ففي رواندا، لعبت القيادة الحازمة والفعالة للرئيس بول كاغامي دوراً محورياً في إعادة بناء الدولة بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، من خلال ترسيخ المصالحة الوطنية، ومحاربة الفساد، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مثيرة للإعجاب. بينما في بوروندي، رغم الجهود المبذولة بعد الحرب الأهلية، واجهت البلاد تحديات مستمرة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتضييق الحريات، وضعف مؤسسات الدولة، ما أثر على فعالية القيادة في إدارة مرحلة ما بعد النزاع.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل دور القيادة في إدارة مرحلة ما بعد الصراع في كلٍ من رواندا وبوروندي ومقارنة السياسات والمؤسسات التي انشأتها القيادات في الدولتين واستكشاف دور القيادة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والعلاقة بينهما.

أهمية البحث: يسهم البحث في فهم العوامل التي ساهمت في بناء الدول بعد الحروب والصراعات الأهلية، مسلطاً الضوء على دور القيادة السياسية بوصفها عنصراً فعالاً في إعادة الاعمار وتحقيق المصالحة والاستقرار.

مشكلة البحث: على الرغم من أن رواندا وبوروندي قد شهدتا صراعات عرقية وحرباً أهلية وسياسات متشابهة في البلدين، إلا أن مسار كل منهما في بناء الدولة وتحقيق الاستقرار كان مختلفاً عن الآخر بشكل ملحوظ مما يثير تساؤلات عدة حول تأثير القيادة على مسار الاستقرار. ولأجل مزيد من التحليل وتفكيك مشكلة البحث نطرح الاسئلة الآتية:

١. ما المقصود بالقيادة؟ وما هي أبرز خصائصها؟ وما مفهوم الاستقرار والصراع؟
٢. ما هي أبرز المحطات التاريخية التي سبقت الإبادة الجماعية في رواندا وبوروندي؟
٣. كيف ساهمت اتفاقية أروشا في محاولة إيقاف الصراع في كلا الدولتين؟
٤. ما السمات القيادية التي ميزت مرحلة ما بعد الصراع في رواندا مقارنة ببوروندي؟
٥. كيف أثرت القيادة في مسار بناء الدولة في الدولتين؟
٦. ما مدى نجاح القيادة السياسية في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في كلا الدولتين؟

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان القيادة السياسية الفعالة تلعب دورا بارزا في تحقيق الاستقرار في دول ما بعد الصراع، إذ تقود السياسات العامة الناجحة في بناء مؤسسات قوية تكون ركيزة في تعزيز وبناء السلم والتنمية، كما يتضح في نموذج راوندا مقارنة بالتجربة البوروندية.

منهجية البحث: تم اعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في توصيف وتحليل دور القيادة السياسية في كلٍ من راوندا وبوروندي ودورهما في تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي للقيادة، والاستقرار، والصراع، فيما تناول المحور الثاني لمحة تاريخية عن الصراع في راوندا وبوروندي، وتناول المحور الثالث دور القيادة في راوندا وبوروندي في تحقيق الاستقرار، فضلا عن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

إطار مفاهيمي عن القيادة السياسية، الاستقرار، الصراع

تمهيد:

تعد العلاقة بين القيادة السياسية والصراع والاستقرار من القضايا المحورية في الدراسات السياسية، إذ تشكل القيادة عاملاً أساسياً في توجيه مسار الصراعات الداخلية، إما نحو التسوية والمصالحة أو نحو التصعيد والعنف، ولذلك ينقسم المبحث الى ثلاث مطالب حيث تناول المطلب الأول مفهوم القيادة السياسية ومميزاتها بينما تناول المطلب الثاني مفهوم الاستقرار ومؤثراته فيما تناول المطلب الثالث مفهوم الصراع ودوافعه وأسبابه.

أولاً: مفهوم القيادة السياسية:

لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم القيادة السياسية، و تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين وتظهر مراجعة أدبيات القيادة السياسية، أن مفهوم القيادة يتم تناوله على مستويين: مستوى التحليلي أو النظري، والمستوى الإجرائي أو العملي، فعلى المستوى التحليلي ينظر الباحثون إلى القيادة على أنها ظاهرة تخضع لعملية تفاعل بين عدة عناصر لقائد، الجماعة السياسية ثم الفاعلية، ويقول أحد علماء السياسة العرب يجب أن نشير الى أن القيادة لاتعني شخصاً وإنما تعني قيماً، وأن الظاهرة لا تقوض ولا تختلط بأسلوب ممارسة السلطة وإنما تعتبر في واقع الأمر عملية علاقة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة، ويذهب آخر إلى تعريف القيادة بأنها (تلك المجموعة التي تملك القوة المحركة والفعالة والنظرة الصائبة، وتمثل القدرة على احتواء الآخرين لتحقيق الأهداف والفعاليات الرئيسية في المجتمع، كما أنها ترتبط بالقدرة على التأثير في سلوك الآخرين)، أما على المستوى الإجرائي : فإن الباحثين غالباً ما يركزون على القائد السياسي كفرد، وباعتبارها العنصر الأكثر أهمية والأيسر عملياً في تتبع خصائصه وتأثيره، وتعرف القيادة السياسية أنها تتمثل في الشخص الذي يحتل قمة الهرم لسياسي بحكم منصبه، أي رئيس السلطة التنفيذية وبالتحديد شخص رئيس الجمهورية (محمد، ٢٠٢١، ١٥٤).

ويذهب البعض الآخر إلى تعريف القيادة على أنها: " تلك المجموعة التي تملك القوة محركة والفعالة والنظرة الصائبة وتتمثل في القدرة على احتواء الآخرين لتحقيق الأهداف والفعاليات الرئيسية في المجتمع، كما أنها ترتبط بالقدرة على التأثير على سلوك الآخرين" واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع وإتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع، وعليه فإن القيادة السياسية ليس في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، إذن القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما: القائد والنخبة السياسية، والقيادة لعملية تضم بالإضافة إلى هذين العنصرين الموقف والقيم (بركات، ١٩٨٣، ١٩)

تميز القيادة الديمقراطية بعدة خصائص يمكن حصرها في الآتي (عياصرة، احمد، ٢٠٠٧، ٤٧)

١. المهارات الشخصية والذاتية: وتشمل مجموعة من الصفات والقدرات المطلوب توفرها في بناء شخصية القائد مثل السمات الجسدية وملكية الابتكار وضبط النفس.
 ٢. المهارات الفنية: وهي كيفية استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية، ويقصد بها تلك الاستعدادات والكفاءات الشخصية التي تمنح للقائد القدرة لتحقيق الأهداف.
 ٣. المهارات السلوكية أو الإنسانية: تتمثل في مدى كفاءة القائد وأسلوبه في التعامل مع لبشر بصفة عامة والعمل على تنسيق جهودهم كفريق واحد.
 ٤. المهارات السياسية: تظهر من خلال قوة القائد على رؤية التنظيم الذي يقوده عن طريق المصالح والأهداف وسياسة النظام القائم.
 ٥. المهارات الإدارية: تتجلى في استطاعة القيادة على تحقيق الموائمة بين أهداف التنظيم واشباع حاجيات ورغبات التابعين.
- ثانياً: مفهوم الاستقرار.

"يشير الاستقرار السياسي على قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل وهو ما لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه ومن بينها التنشئة السياسية، ويتوقف ذلك على قدرة التنشئة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة والنظام العام لدى أفراد المجتمع وزيادة حماسهم للمشاركة في حياة الأحزاب السياسية وتطوير فعاليتها في إطار آليات لنظام وهذا ما يدعم من الاستقرار السياسي". (بن نوي، ٢٠١٥، ٧٥)

فاستقرار النظم السياسية واستمراريتها مرهون بمدى فعالية مؤسسات النظام السياسي وقيامها بأدوارها واستجابتها للمغيرات الخارجية، واعتبار الدستور المصدر الأساسي للتشريع في الدولة والذي من خلاله تتحدد حقوق وواجبات كل فرد فتمتد إلى الأخذ به تم صيانتها ومنع التجاوزات التي قد تحدث داخل الدولة والتي تهز باستقرارها، وترى نيفين مسعد "أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليتها"، ويعرف أيضاً الاستقرار السياسي على أنه "حالة الثبات وعدم التغير فيما يعرف بالمؤسسات لسياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين وديناميات وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها وهي الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار" (بوعايفة، ٢٠١٦، ٣١٠).

ويشير ريتشارد هيكوت (RICHARD HIGGOTT) إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله و مستوياته، وكتعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن القول أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير و وجهته، إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته وكذلك يعرف الاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وزيادة شرعية النظام" (بوعايفة، ٢٠١٦، ٣١٠).

ثالثاً: مفهوم الصراع

ورد تعريف الصراع " بأنه هو وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية محددة وكذلك بأنه ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات وتعتبر ظاهرة النزاع أحد معالم الواقع الإنساني وملزمة لحياة البشر والنزاع في حد ذاته سمة جانبية من الحياة الاجتماعية، والتاريخ ملئ بويلات النزاعات والصراعات والعنف (عبد الغفار، ٢٠١٠، ١١)

لم يكن الصراع وليد الصدفة، فحينما بدأ صراع الإنسان مع الطبيعة منذ نشأة البشرية الأولى استطاع الإنسان الأول بالتفكير بطرق بدائية للتغلب على ظروف الطبيعة القاسية، فعلاقة النزاع بالصراع تعد أكثر تداخلاً بل تكاد أن تتطابق، في أحيان كثيرة، بل الغالب الأعم يستخدم الصراع للتعبير عن النزاع والعكس صحيح، نعم يمكن أن يعبر الصراع عن النزاع ولكن إذا أردنا أكثر دقة وعلمية يوجد فرق طفيف بينهما لأن النزاع يعرف بأنه:-(تنزع الإرادات القومية وهو النازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول في تصوراتها وأهدافها ونجد أن الاختلاف بين النزاع والصراع يكمن في أن النزاع عندما يمتد ويطول لفترة طويلة دون أن يُحل عندها يصبح صراعاً، أو عندما يلجأ أحد الأطراف إلى استخدام العنف في حله يعتبر أيضاً صراعاً). (الشاعري، ٢٠٠٦، ٩).

لا ينشأ الصراع من فراغ، إنما لابد من وجود دوافع وأسباب وقد حددت بعض الدراسات العناصر المتنازع عليها كالتالي: (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠٠٤، ٢)

١. الموارد والثروة، مثل الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية وتوزيع تلك الموارد.
٢. السلطة اذا يتم التنازع بشأن كيفية تقييم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صنع القرار.

٣. صراعات تتعلق بأسباب دينية وهي التي تحدث بين أتباع ديانات مختلفة، سواء كانت تلك الأديان السماوية أو الوضعية، وهناك صراعات قد تحدث بين أصحاب ديانة واحدة، كالنزاع بين من ينتمون إلى الدين المسيحي (الكاثوليك والبرتستاننت).

المبحث الثاني

لمحة تاريخية عن الصراع في رواندا وبوروندي

تمهيد:

شهدت كل من رواندا وبوروندي صراعات عرقية عميقة الجذور ارتبطت بالبنية الاجتماعية والسياسية الاستعمارية وما بعدها، فقد كرس الاستعمار الأوروبي الانقسام بين الهوتو والتوتسي عبر سياسات التمييز والهيمنة، مما أفرز توترات متصاعدة بين المجموعتين، بلغ الصراع ذروته في إبادة جماعية عام ١٩٩٤ حصدت أرواح مئات الآلاف، ولذلك ينقسم المبحث الى مطلبين حيث تناول المطلب الاول الصراع الاهلي في رواندا بينما تناول المطلب الثاني الصراع الاهلي في بوروندي.

أولاً: الصراع الاهلي في رواندا:

١. **الخلفية العرقية:** شهدت مدة ما قبل الاستعمار لرواندا وجود دولة موحدة تحت حكم الملك، وممارس الروانديون حقوقهم بشكل كامل كشعب واحد، وكانت التقسيمات الاجتماعية الاقتصادية للمجموعات الهوتو والتوتسي والتوا في رواندا تقسم على اساس الولاء للملك، وتجمعهم لغة وثقافة واحدة (Nikuze, 2014, 1090)، وكان مصطلحي "الهوتو" و"التوتسي" بعد قرون من التزاوج، يمثلان الاختلافات في الطبقة الاقتصادية وليس في الأصل العرقي، وكان من الممكن أن يتحول أي فرد من الهوتو الى "توتسي" بمجرد تكوين الثروة، والعكس، أن يتحول أي فرد من التوتسي انخفضت منزلته الاقتصادية إلى "هوتو" (برنامج التدريب المهني، ٢٠٠٦، ١٤).

٢. **الاستعمار وتاجيج التفرقة:** عندما وصل المستعمرون الألمان إلى رواندا في نهاية القرن التاسع عشر، وجدوا مجتمعاً منظماً إلى حد كبير يحكمه ملك من التوتسي، ووجود سلطة هرمية مكونة من رؤساء من آل من الهوتو والتوتسي، وفرض الألمان الحماية على رواندا عام ١٨٩٩، وكانت الادارة الالمانية تعتمد على تأييد الرؤساء الموجودين، واختار الألمان أن يحكموا رواندا بشكل غير مباشر من خلال ملك التوتسي ورؤسائه طالما كانوا يخضعون لإدارتها، هذا إلى جانب سياستها المعروفة في إفريقيا التي تعتمد على شركات التجارية والجمعيات للحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وحاولت ألمانيا إحداث تغييرات جذرية سواء من ناحية نشر التعليم المسيحي أو في وضعها بذور التفرقة ومحاربة عنصر على آخر فجعلوا توتسي في منزلة اعلى من الهوتو (عبد الرزاق، ٢٠٢١، ص ٥١)، وبعد هزيمة الالمان في الحرب العالمية ومجيء البلجيكيين عام ١٩١٨، كان البلجيكيون في البداية يفضلون التوتسي على الهوتو أكثر من الألمان، واستبدل المديرون البلجيكيون رؤساء الهوتو بالتوتسي (A. Destexhe, 1995, 40).

شكل الميراث التاريخي للعلاقات بين الهوتو والتوتسي قبل الاستعمار الاوربي بوقت طويل خلفية لازمة إذ سيطر ملوك التوتسي على الوضع السياسي والاقتصادي وشهدت مدة الاستعمار تحولاً خطيراً، وزرع الغريبنون القنبلة الموقوتة للعنف الذي انفجر في عام ١٩٥٩ فاعيدت صياغة العلاقات الإثنية في شكل السياسات وممارسات وادت إلى قيام ثورة الهوتو التي اسقطت مملكة التوتسي واستكملت رواندا استقلالها واعلنت الامم المتحدة انهاء وصايتها على رواندا التي اصبحت دولة مستقلة في ظل نظام جمهوري سيطر عليه الهوتو (محمود، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٢، ١٩١).

٣. صعود الهوتو الى السلطة: رافق هذا الوضع مجموعة من التطورات ففي ٢٤ مارس ١٩٥٧ صدر بيان الهوتو حول الجانب الاجتماعي للمشكلة العنصرية في رواندا، رافقه دعم كذلك من لجيكا، وتخوف من جانب التوتسي، تأسس في ١٩٥٩ نشوء العديد من الأحزاب السياسية في رواندا، نذكر منها: "جمعية الترقية الاجتماعية"، من أجل رعاية حقوق الهوتو (APROSOMA)، "الإتحاد الوطني الرواندي" (L'UNAR) التجمع الوطني الديمقراطي (LE RADER) وأخيرا حزب الحركة من أجل تحرير الهوتو (LE PARMEHUTU) تأسس في أكتوبر ١٩٥٩ تحت قيادة أي رئيس الحزب من الهوتو . وجاء تحت شعير إعادية (anise) لأصحابها (Restituer Le Pays A Ses Proprietaries). بالتالي فشل التوتسي في الوصول إلى السلطة في ١٩٥٩، أسفر عن هذه الثورة التي عاش خلالها التوتسي خسائر فادحة، مثلت لوقت طويل ذكرى قاسية، في حين كانت بالنسبة للهوتو معركة بطولية تدعو للفخر وهي ثورة حرية إعادة لهم إعتبارهم في ٢٥ كانون الاول ١٩٦١ وضعت بلجيكا حدا لوصايتها على رواندا بشكل إنفرادي، وأشرفت الأمم لمتحدة على إدارة رواندا إلى غاية استقلالها في ١ يوليو ١٩٦٢، سبق الوضع إقامة انتخابات تشريعي، في ماي ١٩٦٠ ذكرت اللجنة الوطنية الرواندية أن رواندا بلد الهوتو (البانتو)، وأعلنت إنتخابات رسمية فاز فيها حزب الحركة من أجل التحرير ب نسبة ٧٠٪، حصل الهوتو على ٣٥ مقعد حيث تولى كلينف هابياريمانا (Juvénal Habyarimana) السلطة في عام ١٩٧٣ عن طريق الانقلاب على حكومة كايباندا، وعزز من سلطته سريعاً، وحظر جميع الأحزاب السياسية إلا حزبه وقمع المعارضة السياسية له، ونجح في احتواء العنف في المنطقة، وساد سلام غير مستقر خلال معظم مدة حكمه، وكانت سياسته أكثر عنصرية تجاه التوتسي من الرئيس السابق، وطبق النظام بطاقات الهوية العرقية التي طبقت في مدة الاستعمارية، ولكن بتفضيل الهوتو على التوتسي، وكانت مشاركة التوتسي في التعليم محدودة جداً، ففي عام ١٩٧٦ حظر الزيجات المختلطة، وقام بنقل بعض التوتسي بالقوة إلى المقاطعات الشديدة الوعورة لغرض استصلاحها وزراعتها وتشغيلهم كفلاحين، وعلى الرغم من ذلك، كانت أقلية التوتسي آمنة نسبياً مقارنة بالوضع في الخمسينات والستينات، وقرب هابياريمانا مجموعة صغيرة من التوتسي منه وخاصة رجال الأعمال، وفي الثمانينيات تطور اقتصاد رواندا واصبحت واحدة من أكثر الاقتصادات استقراراً في

أفريقيا من خلال الاستفادة من المانحين الماليين الأمريكيين والأوروبيين (Maria van Haperen, 101).

٤. الجبهة الوطنية الرواندية واندلاع الحرب الاهلية: أثناء حكم هابياريمانا أستلم الهوتو السلطة في رواندا، فكان هدفهم الاساسي هو التخلص من التوتسي، حيث نفذوا فيهم المجازر فقتلوا مائة ألف منهم، وهرب عدد كبير إلى أوغندا قذروا بحوالي (٣٠٠) ألف ما بين أعوام ١٩٧٩-١٩٧٣م، وفي عام ١٩٧٩م قام مجموعة من اللاجئين المتقنين التوتسي في أوغندا بإنشاء مؤسسة (رفاهية اللاجئين الروانديين) من أجل مساعدة هؤلاء المضطهدين، بعد ذلك غيرت أسمها إلى (التحالف الرواندي من أجل الوحدة والوطنية)، وفي أكتوبر ١٩٨٢م قام الرئيس هابياريمانا بارتكاب المجازر بحق أبناء التوتسي، وأبعد نحو (٨٠) ألف لاجئ من التوتسي طردهم النظام الأوغندي، وفي نفس الشهر توجه الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) إلى كيغالي من أجل تأكيد مساعدته للرئيس هابياريمانا واستمرار فرنسا دعمها له، وفي عام ١٩٨٨م تم تغيير أسم التحالف الرواندي إلى (الجبهة الوطنية الرواندية)، هدفها العمل على استرجاع السلطة إلى قبيلة التوتسي، وإعادة اللاجئين إلى رواندا، ولو بالقوة أذ لزم الامر (عمر، ٢٠٢٣، ٤٢٢، ٤٢١).

والذي قوبل بمنع هابياريمانا التوتسي من الوصول إلى مواقع السلطة والمناصب السيادية والعسكرية، ونجحت الحركة الانقلابية بقيادته في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الرواندي مع تعزيز الرعاية الطبية وزيادة الفرص التعليمية الممنوحة لأطفال الهوتو، وانخفضت معدلات الوفيات، وتقلصت أعمال العنف، وبسبب عدم الاستقرار الاقتصادي "الناجم عن انهيار صادرات الشاي والقهوة في السوق العالمية" في عام ١٩٨٦، واستنفاد المعونة الأجنبية وخفضت ميزانية البلد بنسبة (٤٠٪)، فتح الباب امام التوتسي بالمشاركة في النظام الاقتصادي لزيادة القوى العاملة، وأجبرت هذه الضغوط هابياريمانا على الامتثال للمطالب الدولية بتطبيق الاسس الديمقراطية في رواندا، وبالرغم من ذلك رفض مطالب الروانديين اللاجئين من التوتسي السماح بعودتهم العودة إلى وطنهم، وادعى بأن رواندا مزدحمة لديها القليل من الأراضي والطعام اللازم لها، ولا تتوافر أراضي كافية لاستيعاب اللاجئين، لذا قررت مجموعة من اللاجئين الشباب الذين تم تجميعهم في الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) العودة بالقوة وبدعم من الهوتو المعتدلين (Nikuzke, 2014, 1090)، والتي تشكلت في أوغندا عام (١٩٨٧)، وهي منظمة مخصصة لتحقيق الديمقراطية للمجتمع الرواندي وعودة اللاجئين الروانديين، وكانت المنظمة ملتزمة رسمياً بتحقيق هذه العودة من خلال الوسائل السلمية، إلا أن الرئيس الرواندي أصر على عدم وجود إمكانية لدى رواندا لعودة التوتسي المبعدين، فكانت حتمية المصادمات بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية، وفي عام (١٩٨٨) وبعد هجمات الهوتو على المدنيين التوتسي، قتل الجيش الذي يسيطر عليه التوتسي حوالي (٥٠٠٠٠) من الهوتو على سبيل الانتقام، وشكلت الجبهة الوطنية الرواندية (الجيش الوطني الرواندي) (RPA) الذي غزا رواندا في تحرك مفاجئ في تشرين الأول من عام (١٩٩٠)، وكانت الجبهة تهدف للإطاحة بنظام هبياريمانا، ورغم أن هذا الغزو حقق نجاحاً

كبيراً في البداية إلا أنه سرعان ما إنتهى بالفشل في (٢٧/تشرين الاول/١٩٩٠) بعدما تم الإعلان عن وقف إطلاق النار سنة (١٩٩٢) بسبب تدخل فرنسا السريع بجانب عناصر الهوتو حيث قامت بتقديم إمدادات لهم تمثلت في (٣٠٠) جندي وسميت هذه العملية بنورو ورغم صد الهجوم من قبل قوات الحكومة الرواندية في البداية وإجبار قواته على العودة إلى أوغندا، استمر الجيش الوطني الرواندي شن هجمات متفرقة على الحدود الرواندية الأوغندية (برنامج التدريب المهني، ١٨).

ثانياً: الصراع الاهلي في بوروندي:

١. الاستعمار والنزاع العرقي: خضعت بوروندي للإستعمار الألماني في نهاية القرن الماضي، حيث أضيفت للمستعمرة الألمانية تنجانيقا (حالياً تنزانيا)، وبعد الحرب العالمية الأولى وضعت تحت انتداب بلجيكا، وأعلنت بها الجمهورية بعد عامين من استقلالها؛ وأكبر جماعتين عرقيتين فيها هما الهوتو والتوتسي. والنقود العرقي، والصراع على السلطة السياسية كانت من أهم عوامل الصراع في الدولة، التي زادت من حدة النزاعات، بل كانت أهم القضايا البوروندية، فالأغلبية من الهوتو شعرت وكأنها مقهورة، وحقوقها مهددة، وذلك في مقابل وضع الأقلية من التوتسي، التي تتمتع بالحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فامتلاك تلك الأقلية للموارد، ومعظم ثروات الدولة جعلها قوة كبيرة اقتصادياً، وسياسياً، ومنحها شرعية سياسية مع تولي مناصب عليا في الدولة، ومن ثم مارست الضغط على سكان الهوتو للقبول بسياسة الأمر الواقع، بالتالي كان إحساس الأخيرة بالقهر، والظلم، وسلب حقوقهم، جعلهم يقفون أمام هذه الأقلية التي تتمتع بالنفوذ والثروة والسلطة لاسترداد حقوقهم الشرعية في الدولة، وقد أدى هذا التوتر بين الجانبين لازدياد حدة الصراعات التي انتهت بحروب أهلية أعقبتها انهيار لكافة دعائم الدولة (Apter, 2004, 20, 21).

وخلال الفترة الفرعية الأولى خضعت بوروندي من عام ١٩١٦ إلى ١٩٢٣ للاحتلال العسكري البلجيكي، ومن عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٤٦ للانتداب البلجيكي، وفي عام ١٩٤٦ وبموجب اتفاق عقد بين بلجيكا والأمم المتحدة وضعت بوروندي تحت وصاية بلجيكا، وتبنت الإدارة البلجيكية مقاليد الحكم وبدأت في إجراء سلسلة من التغييرات في الحياة السياسية والإدارية في البلاد، والواقع أن التغييرات التي أجريت في الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٣٣ تضمنت تقييد السلطة الملكية وإضعافها وتعزيز سلطة (الباغانوا) الذين حولوا إلى موظفين تابعين للإدارة البلجيكية، والعزل التدريجي للقادة ونوابهم من التوتسي والهوتو، وفي عام ١٩٥٢، بدأت الوصاية في تنظيم الهياكل التقليدية من جديد، فقامت بإنشاء هيئات استشارية منتخبة على جميع مستويات الإدارة التقليدية ومن بينها المجلس الأعلى للبلاد. (Lemarchand R, 1996, 17)

٢. مرحلة ما بعد الاستقلال :

نالت بوروندي استقلالها عن بلجيكا عام ١٩٦٢، وأصبحت ملكية دستورية بزعامة الملك موانبوتسا الرابع (من التوتسي)، ظلت السيطرة السياسية والعسكرية بيد التوتسي، ما أثار غضب الأغلبية الهوتو، حاولت مجموعات من الهوتو الدخول إلى المعتزك السياسي، لكن أي محاولة تمرد كانت تُواجه بقمع عنيف، وعلى الصعيد المؤسسي اعتمد في ٢٦ نوفمبر ١٩٦١ دستور مؤقت، وأسند هذا الدستور إلى "الموامي - الملك" سلطات هامة وكان البرلمان يشاركه في ممارسة السلطة التشريعية، وكان للملك أيضاً الحق في حل البرلمان، وكانت القرارات التي يتخذها الملك في إطار ممارسته للسلطات التي يعترف له بها الدستور لا تعتبر نافذة إلا بعد الموافقة المسبقة من ممثل الدولة القائمة بالوصاية، واتسمت هذه الفترة بأن الأحزاب السياسية العديدة في ذلك العهد لم يكن لديها أي برامج سياسية وكانت في الغالب ذات نزعة إثنية أو يتلاعب بها الأجانب، وكان التنافس بين الأحزاب يتسم بالعنف والتعصب. (اليمني، ١٢، ٢٠٢٤).

٣. مجازر الإبادة (١٩٧٢-١٩٨٨)

في أبريل ١٩٧٢ اندلع تمرد من الهوتو ضد النظام، فقابلته الحكومة (التوتسي) بحملة إبادة منظمة، قُتل ما بين ١٥٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ من الهوتو، معظمهم من النخب المتعلمة والقيادات، أدت هذه المجزرة إلى "قطع رأس" الطبقة المتعلمة للهوتو، ما جعل مشاركتهم في الدولة أضعف لعموم، وقد وقع احتجاج شعبي من قبل الهوتو في عام (١٩٨٨م) ضد سيطرة التوتسي بالتزامن مع مناخ حركة التحول الديمقراطي الذي شهدته إفريقيا وإجراء أول انتخابات تعددية حرة لكن انطلقت شرارة الأحداث إثر اغتيال رئيس الدولة ميلكورنداديا، الذي تنحدر أصوله من قبيلة الهوتو، وذلك بعد مائة يوم فقط من توليه منصبه الذي تم انتخابه له ديمقراطياً، وهي المرة الأولى في تاريخ بوروندي، وكان ذلك في ١٣ أكتوبر عام ١٩٩٣، مما أدى إلى اشتعال الحرب الأهلية هناك والتي استمرت لأكثر من عشر سنوات شجع ذلك غلاة الهوتو على الانتقام من المواطنين التوتسي، فكان رد الجيش عنيفاً بارتكاب مذبحه راح نحوها حوالي (٥٠) ألف شخص (حسن، ٣، ٢٠١٨).

٤. اندلاع الحرب الأهلية: في عام ١٩٩٣ جرت أول انتخابات ديمقراطية، وفاز فيها ملكيور ندادييه (هوتو) بالرئاسة، بعد أشهر من فوزه، اغتيل على يد جنود من التوتسي، ما فجر دوامة عنف واسعة، فاندلعت حرب أهلية استمرت أكثر من ١٢ عاماً، كان عام ١٩٩٤ بداية اشتعال الصراع، وعلى مدى فترة ١٠٠ يوم، وقد بدأت هذه المذابح على إثر سقوط طائرة كانت على وشك الهبوط في كيغالي، عاصمة رواندا، وكان رئيسا رواندا وبوروندي على متن هذه الطائرة، ومن المفارقات أنهما كانا عائدتين من محادثات سلام هدفها التوصل إلى اتفاق سلام ووقف النزاع بين الهوتو - لحكومة وجماعة متمردة من التوتسي، وأشعل تحطم الطائرة أعمال القتل، لم تخل دولة من الدول المجاورة للمنطقة من أثر لهذا الصراع المتأجج، بل إن تدخل القبائل بين هذه الدول والولاءات فيما بينها خلق تمازجاً في الأحداث، وجعل من العسير التركيز على أزمة

دولة دون الرجوع إلى جذورها للأخرى، تنوعت الصراعات بين التطهير العرقي والصراع على السلطة، ففي بوروندي انطلقت شرارة الأحداث إثر اغتيال رئيس الدولة (ميلكور نداديا)، الذي تتحدر أصوله من قبيلة الهوتو، وذلك بعد مائة يوم فقط من توليه منصبه الذي تم انتخابه له ديمقراطياً، وهي المرة الأولى في تاريخ بوروندي، وكان ذلك في ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، مما أدى إلى اشتعال الحرب الأهلية هناك والتي استمرت لأكثر من عشر سنوات بين الجيش الذي يهيمن عليه التوتسي، وحركات مسلحة من الهوتو، الحرب أسفرت عن ٣٠٠ ألف قتيل وأكثر من مليون نازح ولاجئ (Hintjens, 1999, 241).

المبحث الثالث: القيادة السياسية في رواندا وبوروندي ودورها في تحقيق الاستقرار

واجهت رواندا وبوروندي تحديات متشابهة من حيث الصراع العرقي والحروب الأهلية، غير أن اختلاف طبيعة قيادتهما السياسية انعكس مباشرة على نتائج مسارات السلم وإعادة بناء الدولة، أظهرتا مسارين متباينين في تحقيق الاستقرار نتيجة لاختلاف طبيعة القيادة السياسية في كل منهما. ومن هنا تبرز أهمية تحليل دور القيادة في هذين البلدين لفهم العوامل المحددة لنجاح أو تعثر بناء السلام والاستقرار.

أولاً: القيادة السياسية في رواندا وبوروندي ودورها في تحقيق الاستقرار

١. سلام اورشا في رواندا:

لقد قام مجلس الأمن بموجب القرار (٨٤٦) الصادر في ٢٢ جوان ١٩٩٣ بنشر بعثة من المراقبين تابعة للأمم المتحدة في الحدود الأوغندية الرواندية (UNOMUR)، لمراقبة ما إذا كانت الجبهة الوطنية الرواندية تتسلم إمدادات عسكرية عبر الحدود مع أوغندا (التدخل الدولي الانساني في الحرب الاهلية الرواندية، ١٩٩٤، ٩٢)، وعلى إثر وساطات إقليمية من منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) وحكومات المنطقة لحل النزاع، ودفعت الحكومة الرواندية إلى الدخول في مفاوضات مع الجبهة الوطنية الرواندية " الجماعة المتمردون "، وفي ٤ أكتوبر ١٩٩٣ تم التوقيع على اتفاق آروشا (ARUCHA 1993) بتنزانيا، هذا بالإضافة إلى تأكيد اتفاق وقف إطلاق النار الذي سبق وأن توصل إليه الطرفان في ٢٩ مارس ١٩٩٣ بزازير (الكونغو حالياً)، كما تضمن كذلك إقامة حكومة انتقالية لمدة ١٢ شهراً ، تجري بعدها إنتخابات تشريعية ورئاسية بإشراف دولي ودعا هذا الإنفاق الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى منظمة الوحدة الإفريقية إلى القيام بهذا الدور ، وتوفير المساعدات الإنسانية وإعادة اللاجئين، إلا أنها لم تنجح في تحقيق أي من هذه النتائج سواء وضع حد لحرب الإبادة أو إخماد نيران الفتنة ، دعمت هذه الإتفاقية الأمم المتحدة

وأصدر مجلس الأمن قرارين الأول في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ رقم (٨٦٨)، يطلب فيه تأمين المساعدات الإنسانية لرواندا ٣، والثاني في ٥ أكتوبر ١٩٩٣ تحت رقم (٨٧٢)، ووفقا لاقتراح جديد من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي إلى مجلس الأمن ٤، وذلك إستجابة لمقترح قدمه في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣) القرار (٢٦٤٨٨)، قرر فيه إرسال بعثة أممية لرواندا، لمراقبة الأوضاع الصادر وفقا للفصل السادس من الميثاق، فقد جاء وفق اقتراح من الأمين العام للأمم المتحدة بموجب الميثاق بتشكيل بعثة تابعة للأمم المتحدة لمدة ستة أشهر متكونه من ٢٥٤٨، قلص العدد إلى ١٤٢٨، ما يعادل كتيبه واحدة للمشاة أني TI بالمهام التالية.. (Lanotte, 2007, 114).

أ. الإسهام في توفير الأمن في مدينة كيغالي عاصمة رواندا .

ب. رصد إحترام إتفاق وقف إطلاق النار .

ج. رصد حالة الامن أثناء الفترة الختامية لولاية الحكومة الإنتقالية حتى موعد الإنتخابات.

٢. تقاسم السلطة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية: واجهت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية تحدي إعادة بناء النسيج السياسي والاجتماعي الاقتصادي في البلاد وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي إطار التعامل مع إرث الإبادة الجماعية والحرب الأهلية، "لم تشكل الوحدة الوطنية والمصالحة بديلاً، بل الخيار الوحيد للبقاء"، على حد تعبير الحكومة الجديدة ، اندرج هدف المصالحة بالنسبة للحكومة في إطار السياسة الوطنية للتنمية المستقبلية في البلاد وتحقيقاً لهذه الغاية، وتعزيز وحدة الشعب والمصالحة بين مختلف أطرافه، وصيغت بالفعل هذه التوقعات ووافق عليها لأطراف في اتفاقات (أروشا للسلام) التي وقعت، قبل الإبادة الجماعية، في عام ١٩٩٣ بين الجبهة الوطنية الرواندية قيادة التوتسي وحكومة الهوتو، وأكدت مبادئ الاتفاق الرئيسية على تقاسم السلطة من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية (حجاب، قصوه، امل، ١٩٨٠، ١٩٧، ٢٠٢٣).

وتمت بالفعل مراسم التوقيع على تقاسم السلطة في أروشا في ال ٣٠ من أكتوبر ١٩٩٢ وال ٩ من يناير ١٩٩٣، واعتبر هذا الإجراء مدخلاً سياسياً وحقوقياً واجتماعياً لتحقيق السلم والاستقرار، ولم يصدر ابتداء برضى من الحكومة أو المؤسسة العسكرية التي رأت في الاتفاقية تقويةً لساعد المتمردين على حساب الدولة المركزية، وإنما بضغط خارجي، على اعتبار ان المشكلة الحقيقية في رواندا هي أزمة إدارة السلطة وتسيير الشأن العام بناء على مقتضيات شعار البلاد مع أول دستور صدر عام ١٩٦٢: الحرية، التضامن، التقدم في المادة ال ٤، وعام ٢٠٠٣: الوحدة ، العمل ، الوطنية في المادة ال ٦. (باه، ٢٠٢١).

وأفادت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية التي ترأستها الجبهة الوطنية الرواندية أنه نظراً للإبادة الجماعية التي تسبب بها الانشقاق العرقي، شغل إنشاء جنسية رواندية شاملة كهوية موحدة الحل الوحيد لإرث الكراهية العرقية والعنف الذي امتد على سنوات، وزعمت أيضاً حكومة الجبهة الوطنية الرواندية أنه على الرغم من انتصار الجبهة الوطنية الرواندية في الحرب، فقد تقيّدت بمبدأ "الفائز لا يحصل على كل شيء" الجوهري الذي قامت عليه اتفاقات أروشا في عام ١٩٩٣، إلا أن العملية لم تتبع بالضبط مبدأ اتفاقات أروشا فيما

يتعلق بكيفية تقاسم السلطة، فالحكومة التي تهيمن عليها الجبهة الوطنية الرواندية لم تضم إلا الأحزاب السياسية التي لم تشارك في الإبادة الجماعية. وأنشأت أيضاً الجبهة الوطنية الرواندية منتدى للأحزاب لسياسية وطلبت من الأطراف كافة العمل في إطار هذا التحالف الذي ترأسه. ويشدد لنقاد على أن هذه الاستراتيجية هدفت إلى الحفاظ على السيطرة الكاملة على المشهد لسياسي(فيليب، ٢٠٢١، ١٩٩٦).

٣. **الإصلاحات السياسية والدستورية:** أقر الرئيس دستور يؤكد على إلغاء الفوارق الطبقية والعرقية، حيث يرى كاغامي أن مسار التفرقة والعنصرية لن تؤدي سوى إلى المزيد من الدماء والحروب، لذلك اختار مسار الوحدة والتنمية والمعرفة وحظر استخدام مسميات الهوتو والتوتسي وجرم استخدام أي خطاب عرقي (الزبيدي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية)، وشملت التحديتات الهامة التي نص عليها دستور عام (٢٠٠٣م)، إنشاء مؤسسات مختلفة تشارك بها مسؤولية المساعدة في حل المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلاد، مثل محاكم غاتاشا المجتمعية، ومجلس الحوار الوطني - أموشيكيرونو، ومدرسة التأهيل الوطنية - إتوريرو، ومعسكرات التأهيل الوطنية - الإنغاندو، والعمل المجتمعي - أموغاندا. ولعبت الوحدة والمصالحة دوراً أساسياً في هذه الحالات كافة. ونصت بشكل خاص المادة (١٧٨) من الدستور على إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة كآلية لتنسيق جهود المصالحة كافة على المستويين الوطني والمحلي وتكاملها، نُفذت أيضاً الإصلاحات القانونية الرئيسية بشكل فعال وشملت: قانون معاقبة لتمييز والطائفية، ومرسوم العفو الرئاسي، والغاء عقوبة الإعدام (جمهورية رواندا، القانون التنظيمي رقم ٣١، ٢٠٠٧)، وتم تحديد المؤسسات الرسمية متمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهي سلطات منفصلة عن بعضها وتتمتع بالاستقلالية ولكنها متكاملة، وتم تحديد السلطة التنفيذية متمثلة بمؤسستي الرئاسة، ومجلس الوزراء، ويمثل الرئيس قمة السلطة التنفيذية في رواندا ويكون هو القائم عليها بمعاونة مجلس الوزراء، وتتمثل السلطة التشريعية في لبرلمان الرواندي ويتألف من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهو السلطة التي تقوم بالتشريع وسن القوانين ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للإجراءات التي يحددها الدستور الرواندي، أما السلطة القضائية فهي تتمتع بالاستقلالية، وتكون منفصلة تماماً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري وهي مسؤولة عن ضمان سير العدالة وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، وتتمثل قمة السلطة القضائية في المحكمة العليا (ناصيف، ٢٠٢٠، ٢١).

a. **إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية في رواندا:** ايقن الرئيس بول كاغامي أن كل الجهود السابقة في التحول السياسي وجهود المصالحة بين أفراد وأطياف الشعب الرواندي، يتطلب إلى ضرورة إعادة بدء الجيش الرواندي وقوات الأمن الخاصة

برواندا، فالحكومة الرواندية في تلك الفترة استشعرت الخطر من الجيش الرواندي والذي كان أغليبيته من الهوتو، ما مثل خطراً أمنياً يمكن أن يقف عائقاً أمام الإصلاحات وعمليات التحديث والتنمية، ووجدت الحكومة الرواندية أن الطريق الوحيد لتلافي ذلك الخطر هو إعادة بناء جيش موحد يضم في صفوفه أعداء الأمس بعيداً عن أفكار التمييز العرقي والإبادة الجماعية، وذلك عن طريق إعادة تأهيل مقاتلي الجيش ليكونوا جيشاً وطنياً لرواندا تصبح همته الأساسية الدفاع عن الوطن، وعلى ذلك قامت الحكومة بوضع معايير خاصة لمن يتم قبوله للانضمام لصفوف الجيش الرواندي، منها: أن يكون لديه استعداد للخضوع لعملية تأهيل عسكري، الذي هدفه الدفاع عن الوطن الرواندي بعيداً عن أفكار الانقسام والتمييز العرقي، ونجحت الحكومة في تحقيق هدفها عن طريق تحويل عقيدة الولاء للدولة رواندا وليس الولاء للعرق، وشملت برامج إعادة التأهيل العسكري لأفراد الجيش: التثقيف السياسي، والتأكيد على الدور التاريخي للجيش الرواندي في خدمة رواندا، والتأكيد على وحدة لروانديين تاريخياً، مما ساعد على عملية الاندماج وتكوين الجيش الرواندي الموحد (محمود، ٢٠١٧، ١٥٦)، وسرعان ما أصبح الجيش الرواندي معروفاً، كواحد من أكثر القوات ذات الكفاءة العالية والتمتكنة قتالياً، وواحدًا من أفضل القوات المنضبطة في أفريقيا، وفي الواقع، كان هناك قدر كبير من إدماج جميع القوات السابقة في الجيش، حتى قوات الهوتو السابقة، بروح من “التضامن” والانضباط، من خلال تفعيل برنامج اندماج عسكري نشط تم تقديمه وتطبيقه مباشرة بعد الإبادة الجماعية، ويشتمل برنامج “التضامن” هذا على إدراج تعليم سياسي مكثف لجميع عناصر الجيش، ويشدد على استدعاء تاريخ ودور الجيش الوطني ما قبل الاستعمار في خدمة البلاد دون تمييز عرقي، كما يشدد على الوحدة التاريخية للروانديين، وبناء عرى الصداقة داخل أفراد الجيش، من خلال العيش معًا والعمل جنبًا إلى جنب دون تمايز عرقي، ومن خلال نشر المجندين في مجتمعهم السابق، لتأدية خدمات اجتماعية مختلفة بين المواطنين، حيث يساعدون ويساهمون في “نشر صورة جيدة” عن المساواة والاندماج في ظل الحكومة الجديدة، وبذلك أصبحت مؤسسة الجيش تمثل نموذجًا للوعي والالتزام والمساواة بين الروانديين (Murray, Sally, 2017, 67).

٤. الإصلاحات التنموية والاجتماعية: ولعل المتابعين لقصة التجربة الرواندية يرون قوة جهود الرئيس بول كاغامي، هنا تحدث عن رائد النهضة الرواندية (بول كاغامي) الذي تولى السلطة في عام ٢٠٠٠ وأخذ على عاتقه تحقيق هدفين: الأول: تحقيق السلام الاجتماعي داخل المجتمع

الرواندي من خلال تحقيق العدالة والمصالحة ، والهدف الثاني:انتشال الدولة من الفقر مع خطط التنمية الحقيقية، بدأ تطبيق نظام (العدالة التشاركية "Gacacha2001" لجنة لوحدة والمصالحة الوطنية)،ومهمتها الأساسية هي عملية المصالحة والتسامح ، بدءًا بتحقيق العدالة ، وعرض الحقيقة ، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة. ومحاربة الانقسامات القاتلة والعرقية والطائفية ، أصبحت رواندا الدولة الأكثر جاذبية لرجال الأعمال والسياح. ارتفع معدل النمو لاقصادي بنسبة ٨٪ خلال عام ٢٠١٤ ، وزاد عدد السائحين الزائرين لها من ١٠٥ ألف سائح عام ٢٠٠٠ إلى قرابة مليون سائح عام ٢٠١٤ ، وتعد من أفضل البيئات الاقتصادية الناشئة وعلى مستوى الصحة ، انخفض مستوى وفيات الأطفال من ٢٠٣٠ طفل في عام ١٩٩٨ إلى ٥٥ طفلاً فقط في عام ٢٠١٢ ، وانخفض معدل وفيات الرضع من ١٢٠ رضيعاً لكل ألف رضيع في عام ١٩٩٨ إلى ٣١.١ رضيعاً فقط في عام ٢٠١٥ ، هذا وتتفق رواندا ٢٧٪ من ميزانيتها لعامة للصحة(Elizabeth,2005,500-510). وعلى مستوى التعليم قد تم الاعتراف به من قبل الحكومة على أساس التقدم الذي تحرزه أي دولة، بلغ عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية ٩٣٪ في عام ٢٠١٣ ، بعد أن لم تتجاوز النسبة ٥٠٪ خلال التسعينيات ، ويفوق عدد النساء العاملات في مجال التدريس على الرجال، هكذا وبعد أقل من ٢٠ عامًا ، تحولت رواندا إلى وجهة للمال ورجال الأعمال في المنطقة الأفريقية ، وحصلت لعاصمة "كيغالي" على لقب أجمل عاصمة أفريقية لسنوات متتالية ، مع جائزة فخرية للنظافة والأمن والمحافظة على نظام المدينة النموذجي. وحقت الاستقرار والنمو الاقتصادي ، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧.٥٪ بين (٢٠١٦-٢٠١٥)،ومما لا شك فيه أن شخصية الرئيس الرواندي بول كاغامبي،الذي جعل إحياء ذكرى إبادة الجماعية كل عام هدفاً إنمائياً يلنقي من أجله الشعب ، لها دور مهم في التنمية التي حققتها رواندا في وقت قصير(محمد،مركز السياسه العالمية،٢٠١٠).

ثانياً: دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار في بوروندي:

١. اتفاق اروشا: شكّل اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي خطوة أولى نحو التوصل إلى تسوية سياسية، حيث نجح في تحقيق نوع من التوافق النسبي لوقف الحرب الأهلية الدموية التي عصفت بالبلاد،غير أن الصراع لم يتوقف بالكامل، إذ استمرت المواجهات المسلحة بين بعض فصائل المعارضة والنظام الحاكم نتيجة رفض عدد من الجماعات المسلحة التوقيع على الاتفاق، من أبرز هذه الجماعات: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (CNDD)، الذي امتنع زعيمه، بيبير نكورونزيزا، عن المشاركة في الاجتماعات التكميلية للاتفاق عام ٢٠٠١. كما رفضت خمس فصائل توتسية - من أصل تسعة عشر طرفاً مشاركاً - التوقيع على

الاتفاق، بسبب اعتراضها على بنود تعزز مبدأ المشاركة السياسية، وفي ذات السياق، قاطعت فصيلتان من الهوتو مفاوضات أروشا منذ بدايتها (العراقي، ٢٠٠٨، ص. ١٨٥).

رغم هذه التحديات، فقد كان للاتفاق تأثير واضح في تغيير المسار السياسي والاقتصادي في بوروندي، فقد نص اتفاق أروشا، إلى جانب قرارات مجلس الأمن الدولي، على وقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية وحركة CNDD-FDD (قوات الدفاع عن الديمقراطية)، وذلك ضمن اتفاق دار السلام في تنزانيا بتاريخ ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. وقد ركّز الاتفاق على إحلال السلام، وتعزيز الأمن والاستقرار، إلى جانب تقاسم السلطات السياسية، والدفاعية، والأمنية بين الأطراف المتنازعة، كما تم التوصل إلى بروتوكولات فنية وتنظيمية لتنفيذ الاتفاق، شملت ترتيبات تتعلق بإعادة دمج القوات، وإعادة بناء الدولة، وتنفيذ البنود المتفق عليها بصورة كاملة، وقد التزمت أطراف النزاع، ممثلة بالحكومة الانتقالية والمعارضة، بإقامة نظام سياسي يعكس واقع الدولة البوروندية، قائم على مبادئ العدالة، والتعددية السياسية، واحترام الحريات والحقوق الأساسية، وتعزيز قيم الوحدة، والتفاهم، والتسامح، وتجدر الإشارة إلى أنه قبل توقيع الاتفاق في عام ٢٠٠٠، تم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة بيبير بويويا، الذي تولّى الحكم عبر انقلاب عسكري عام ١٩٩٦، وقد حظي نظامه باعتراف دولي، مما ساهم في إعادة فتح قنوات الدعم الاقتصادي لبوروندي، وفي يونيو/حزيران ١٩٩٨، تم افتتاح مؤتمر المصالحة السياسية في أروشا - تنزانيا، برعاية الرئيس التنزاني جوليوس نيريري، إلا أن المفاوضات شهدت بطئاً على مدار العامين التاليين، نتيجة التعقيدات بين أطراف النزاع، ورداً على ذلك، قامت اللجنة السياسية لمؤتمر أروشا بإنشاء خمس لجان متخصصة للمفاوضات، ركزت على محاور السلام الرئيسية في البلاد (عشري، ٢٠١٦، ص. ٨).

١. اللجنة الاولى تكون منصبة على حل النزاع والصراع.
٢. واللجنة الثانية كانت حول الديمقراطية والحكم الرشيد.
٣. وواللجنة الثالثة كانت منصبة على الأمن والسلم.
٤. أما اللجنة الرابعة، فهي معنية بإعادة الإعمار، والتنمية.
٥. واللجنة الخامسة تهتم بالتنمية والتقدم.
٢. **المصالحة وبناء السلام.** وعلى الرغم من ذلك فإن هذه اللجان، والمناقشات لم تكن كافية لدعم التنمية، والأمن في البلاد، فقد حاولت هذه اللجان التلويح بوعود كثيرة بشأن تزايد المساعدات بعد اتفاق السلام، وعند تولي الرئيس السابق لجنوب أفريقيا نيلسون مانديلا رعاية اتفاق أروشا قد دفع اللجان الدائمة إلى التوصل لتسوية صغرى لحل النزاعات والصراعات، وذلك برعاية دولية، حيث حضر حفل التوقيع على اتفاق السلام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وتم الإجماع على اتفاق السلام والمصالحة بين الأطراف المتنازعة، وذلك في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، تمكنت الحكومة بقيادة " نكورونزيزا " من إقناع المعارضة بوقف إطلاق النار والعودة إلى البلاد لتشكيل

حكومة انتقالية جديدة ، إلا أنَّ هذا الاتفاق لم يصمد طويلا ، وذلك بعد انتهاكه من قبل قوات " الدفاع عن الديمقراطية CNDD " مما اضطر الرئيس " بويويا " إلى التنحي عن السلطة ؛ ليتولى " لدوميتيان " رئاسة البلاد ، وأدت البعثة الدبلوماسية التابعة للاتحاد الأفريقي دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار وإعادة اندماج المعارضة بالعملية السياسية ، لم يستمر عمل قوات حفظ السلام الأفريقية طويلا إذ سرعان ما جرى استبدالها بقوة مكونة من (٦٠٠) عنصر تابعة للأمم المتحدة ، إنَّ إعادة نشر قوات دولية في البلاد جاء وفق الفصل السابع من ميثاق هيئة الامم المتحدة الذي صوت عليه بالإجماع مجلس الامن والذي عرف بقرار رقم (١٥٤٥) في ايار ٢٠٠٤ ، وبموجب هذا القرار عرفت هذه القوة بـ " عملية الامم المتحدة في بوروندي " ؛ على ان يتم قيادتها من قبل الامين العام للأمم المتحدة ويأخذ على عاتقه مراقبة تنفيذ الحكومة لبوروندية لمقررات اتفاق اروشا، وتضم البعثة فضلا عن العسكريين (٢٠٠) مراقب و (١٢٠) شرطياً وعدد من الموظفين المدنيين ، إلا أنَّ حالة الهدوء لم تستمر طويلا إذ ادان الامين العام للأمم المتحدة في ١٥ اب ٢٠٠٤ المذابح التي تعرض لها اللاجئين القادمون من الكونغو الديمقراطية في " غاتومبا " وطالب بسرعة فتح تحقيق شامل للتوصل إلى الجناة من اجل احالتهم إلى القضاء (جاسم، ٢٠٢١، ٤١٣) ، بعد ان تم التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي عُرف باتفاق أروشا للسلام والمصالحة عام ٢٠٠٠، هذا الاتفاق كان حجر الأساس لصياغة الدستور الجديد لبوروندي، الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٥، وأبرز ملامح الدستور البوروندي بعد الحرب الأهلية: (constitution/Burundi_2005.p7).

١. تقاسم السلطة، اعتمد الدستور مبدأ تقاسم السلطة بين الجماعات العرقية (الهوتو والتوتسي والتوا) لضمان التوازن والمصالحة.
٢. دستور بوروندي لعام ٢٠٠٥، تم اعتماده عبر استفتاء شعبي في ٢٨ فبراير ٢٠٠٥، حيث وافق عليه ٩٢٪ من الناخبين، نص الدستور على تقاسم السلطة بين الهوتو والتوتسي والتوا، مع تحديد نسب تمثيل عرقية في البرلمان اضافة الى المناصب السيادية في الحكومة، والجيش، والشرطة.
٣. إعادة الادماج في المؤسسة العسكرية: نص اتفاق أروشا على مجموعة من القرارات المتعلقة بإصلاح القوات المسلحة، حيث دعا إلى إنشاء قوة دفاع وطنية جديدة، محدداً مهامها وبنيتها وتشكيلتها. ووفقاً لما ورد في الاتفاق، فإن هذه القوة ينبغي أن تضم مقاتلين ينتمون إلى الأحزاب والحركات السياسية المسلحة المتمردة (PMPA)، بالإضافة إلى مواطنين آخرين راغبين في الانضمام، مع التأكيد على أهمية التوازن العرقي، إذ نص الاتفاق صراحة على ألا تتجاوز نسبة أي مجموعة عرقية داخل قوة الدفاع الوطني ٥٠٪ من مجموع الأفراد، وخلال تأسيس هذه

المؤسسة الأمنية وتطويرها، أُعطي اهتمام خاص لمبادئ المساواة والشفافية، واحترام سلطة الحكومة المركزية والبرلمان، والخضوع لهما (Boege & Schmeidl, 2010, p.3). كما وفر الاتفاق إطاراً لانطلاق عملية إصلاح شاملة للقوات المسلحة، التي بدأت فعلياً في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ من خلال إنشاء هيئة أركان عامة للقوة الجديدة، والتي شملت دمج أفراد سابقين من القوات المسلحة الرسمية وأعضاء سابقين في الأحزاب المسلحة. تم تعيين القيادة العليا للقوة الجديدة بموجب مرسومين رئاسيين، أحدهما يتعلق بإصدار المرسوم الرسمي لتأسيس قوة الدفاع الوطني البوروندية (FDNB)، ما مثل الانطلاقة الفعلية لعملية دمج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني عبر أربع مراحل أساسية (Boege & Schmeidl, 2010, p.4).

١. يحظر الاتفاق أفراد القوة الجديدة المشاركة في أي أنشطة سياسية أو مظاهرات.
٢. يستبعد الاتفاق أولئك "الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية والانقلابات وانتهاكات الدستور وحقوق الإنسان وكذلك جرائم الحرب" من أن يصبحوا أعضاء في FDN أو الشرطة الوطنية.
٣. عشية الإطلاق الرسمي لحملة التسريح، كان هناك ما يقرب من ٦٤٠٠٠ مقاتل يشمل المقاتلون السابقون أولئك الذين تم تسريحهم مباشرة إلى المجتمع (بدلاً من الانضمام إلى الجيش الجديد)، حيث تم التسريح الطوعي لمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك العمر وعدم الانضباط، يضاف إلى ذلك، منعاً باتاً لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الحروب.
٤. الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية: ساهم وضع الدستور الجديد وتطور عمل المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً لاسيما بعد الإصلاح المالي والاقتصادي إلى ارتفاع الناتج القومي السنوي (٩٠,٥%) على الرغم من اعتماد الاقتصاد في البلاد على الزراعة التي تشكل نسبة ما تسهم به (٤٥%) من الناتج القومي السنوي ، واكثر من (٩١%) من إجمالي الصادرات ، التي يشكل الشاي والبن غالبيتها (جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٤١٣)، كما حفّز الهدوء والاستقرار التسيبان خلال السنوات الأولى بعد الحرب الجهات المانحة على دعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في بوروندي، مما ساعد على تطبيق عدة برامج استهدفت تحسين رفاهية المواطنين، بما في ذلك التسجيل المجاني في المدارس، ومجانية الرعاية الصحية، وخلق فرص العمل من خلال برامج كثيفة العمالة، وعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وإصلاح البنية التحتية في مختلف القطاعات (Rufyikiri, 2021, 20)، لكن الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البلاد بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٣ ساهمت في انخفاض نمو الناتج القومي الإجمالي على عكس ما كان متوقعا له ان يصل إلى أكثر من ٨,٤ عام ٢٠١٤، كما انخفض سعر الفرنك البوروندي إلى أكثر من ٢٢% من قيمته، وارتفعت نسبة التضخم، صاحبها ارتفاع نسبة الفقر في البلاد ،كل هذا أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي في البلاد لتعكس اثاره المدمرة على الوضع الاقتصادي للفرد ما فجر الازمة السياسية من جديد في ٢٥ نيسان

٢٠١٤ مع إعلان الرئيس الترشح لفترة رئاسية ثالثة وعدم الالتزام بعدد الفترات الرئاسية التي حددها الدستور (Burundi Economic Outlook, 2023, 3).

فيما تشير توقعات مجموعة بنك التنمية الإفريقي إلى أنَّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بوروندي قد ينمو بنسبة ٥.٩٪ في عام ٢٠٢٥م، مدعوماً بالاستثمار في قطاع التعدين والاستثمار العام، كما يُتَوَقَّع انخفاض التضخم إلى ١٢.٦٪ في ظل تحسُّن الإمدادات الغذائية المحليَّة، إلا أنَّ المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية وإمكانية تدهور الأوضاع السياسية في البلاد كلها عوامل قد تُضعف هذه التوقعات؛ لذا يتعين على حكومة بوروندي مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي يدعمها البنك الإفريقي للتنمية وغيره من الشركاء الدوليين وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية في مشاريع التنمية المحليَّة (أحمد ، مجلة قراءات افريقية، ٢٠٢٥).

ثالثاً: تحليل مقارن دور القيادة السياسية في رواندا وبوروندي بعد الصراع

١. طبيعة القيادة السياسية

رواندا شهدت صعود قيادة سياسية مركزية و متماسكة بقيادة "الجبهة الوطنية الرواندية" (RPF) بزعامة بول كاغامبي. تميزت هذه النخبة بالانضباط السياسي والتركيز على مشروع وطني موحد، مع تبني رؤية تنموية واستقرار أمني صارم.

بوروندي: تعددت القيادة السياسية وتوزعت بين أحزاب ومكونات إثنية، في إطار نظام تقاسم السلطة وفق اتفاق أروشا. هذا أدى إلى تشتت في القرار السياسي وغياب قيادة موحدة، ما جعل الاستقرار هشاً ومعرضاً للانتكاس.

٢. مسار بناء السلام والمصالحة:

رواندا: اعتمدت القيادة السياسية على مقاربات عدالة انتقالية محلية (مثل محاكم الجاكাকা)، مع برامج إعادة دمج وطني ومحو للهويات الإثنية في الخطاب العام، وهو ما ساهم في خلق حالة من الاستقرار السياسي النسبي رغم الانتقادات بشأن حقوق الإنسان.

بوروندي: القيادة السياسية اختارت طريق التسويات السياسية التوافقية دون أن ترافقها آليات فاعلة للعدالة والمصالحة المجتمعية، مما أدى إلى تكرار التوترات الإثنية والسياسية، خاصة بعد التمديد الرئاسي في ٢٠١٥ وما تبعه من اضطرابات.

٣. العلاقة مع المجتمع والدولة:

رواندا: القيادة السياسية مارست دوراً "أبويًا" تجاه المجتمع، مركزة على بناء مؤسسات الدولة من الأعلى للأسفل، وتعزيز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية. أدى ذلك إلى استقرار الدولة، لكنه خلق أيضاً نخباً مغلقة على نفسها وغير منفتحة على المعارضة.

بوروندي: القيادة السياسية أضعفت الدولة عبر المحاصصة الإثنية، مما جعل مؤسسات الدولة تابعة للأحزاب وليس العكس، ونتج عن ذلك ضعف مؤسسي مزمن وصعوبة في ترسيخ الاستقرار.

٤. الأداء السياسي والأمني:

رواندا: حققت استقراراً اجتماعياً أمنياً وتنموياً كبيراً، بفضل مركزية القرار وقوة الأجهزة الأمنية، لكن هذا جاء على حساب الحريات السياسية.

بوروندي: شهدت البلاد حالات متكررة من العنف السياسي والاغتيالات، نتيجة لفشل القيادة في ضبط التنافس السياسي ضمن الأطر السلمية.

الخاتمة:

ختاماً يتضح من خلال الدراسة المقارنة بين رواندا وبوروندي أن القيادة السياسية تشكل عنصراً محورياً في تحديد مسار الاستقرار أو الانزلاق نحو الفوضى في مراحل ما بعد الصراع. فقد أظهرت التجربة الرواندية كيف يمكن للقيادة الحازمة ذات الرؤية الاستراتيجية أن توظف سياسات المصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات، وتحقيق التنمية لإعادة بناء الدولة من الرمد، بينما كشفت الحالة البوروندية عن ضعف القيادة وانعكاسه المباشر على استمرار الاضطرابات والصراعات العرقية، بالرغم من وجود مقومات مشابهة في السياق التاريخي والسياسي لكلا البلدين، وعليه، فإن بناء السلام المستدام في دول ما بعد النزاع يتطلب وجود قيادة تتجاوز النزعات العرقية والمصالح الضيقة نحو مشروع وطني جامع يحقق الأمن والعدالة والتنمية.

الاستنتاجات:

١. يتضح من خلال الدراسة المقارنة بين رواندا وبوروندي أن القيادة السياسية تشكل عنصراً محورياً في تحديد مسار الاستقرار أو الانزلاق نحو الفوضى في مراحل ما بعد الصراع.
٢. أظهرت التجربة الرواندية أن القيادة السياسية الحازمة والواعية بمتطلبات المرحلة الانتقالية لعبت دوراً محورياً في تجاوز آثار الإبادة الجماعية، من خلال بناء مؤسسات قوية، وتطبيق العدالة الانتقالية، وتعزيز المصالحة الوطنية.
٣. في المقابل، كشفت التجربة البوروندية عن محدودية القيادة السياسية في إدارة التعددية الإثنية، حيث غلبت الحسابات الضيقة والصراعات السياسية على حساب بناء مشروع وطني جامع، ما أدى إلى استمرار الهشاشة وعدم الاستقرار.
٤. يتضح أن الاستقرار في دول ما بعد الصراع لا يرتبط فقط بإنهاء الحرب عبر الاتفاقيات، بل يتوقف بدرجة كبيرة على نوعية القيادة السياسية وقدرتها على تحويل الانقسام إلى وحدة وطنية.
٥. القيادة في رواندا اعتمدت على نهج تحويلي جعل من الأولويات بناء الثقة والهوية الوطنية، بينما عانت بوروندي من قيادة تقليدية ركزت على تقاسم السلطة دون إصلاح جذري لمسببات الصراع.

٦. العامل الدولي كان له أثر مختلف: دعم التجربة الرواندية في إعادة الإعمار، مقابل ضغوط محدودة وغير فعالة في بوروندي.

التوصيات:

١. تعزيز القيادة التحويلية حيث ينبغي دعم وتطوير نماذج القيادة التي تركز على المصالحة الوطنية، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز روح المواطنة.
٢. الاستثمار في التعليم والتوعية السياسية، لخلق وعي جماهيري قادر على التفاعل الإيجابي مع التحولات السياسية، وكبح جماح النزاعات العرقية.
٣. دعم المبادرات الإقليمية والدولية لتشجيع ودعم المجتمع الدولي للمبادرات القيادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والعدالة الانتقالية.
٤. ضرورة مراجعة دساتير ما بعد النزاع: لضمان توازن السلطة وحقوق الأقليات، وتقليل فرص الاحتكار السياسي.
٥. على بوروندي ودول مشابهه الاستفادة من النموذج الرواندي عبر التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأداة لتخفيف الانقسام وتحقيق الاستقرار.

المصادر والمراجع

أ. العربية:

- أحمد، إ. م. (٢٠٠٣). الصراع في رواندا. التقرير الاستراتيجي الإفريقي، *The Conflict in Rwanda. African Strategic Report*، الإصدار الثالث. القاهرة.
- أحمد، ج. ن. (٢٠٢٠). رواندا ما بعد الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة. *Post-Civil War Rwanda and Comprehensive Development* مجلة القلمون. إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.
- أحمد، ص. ي. (٢٠٢٤). مسارات المصالحة الوطنية وبناء السلام في سيراليون وبوروندي (دراسة مقارنة)، *Paths of National Reconciliation and Peacebuilding in Sierra Leone and Burundi*: دراسات السياسات. <https://afropolicy.com1>
- أحمد، م. (٢٠١٠). العدالة والتصالح واستراتيجية بول كاغامي لنهوض رواندا (*Justice Reconciliation, and Paul Kagame's Strategy for Rwanda's* <https://worldpolicyhub.com/ar> مركز السياسة العالمية.
- أحمد، م. ج. (٢٠٢١). مستقبل التحول الديمقراطي في بوروندي. *The Future of Democratic Transition in Burundi*. مجلة المعهد، (٥)، حزيران.
- أحمد، م. ع. (٢٠١٠). مقدمة علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. *Introduction to Conflict Science and Early Warning System: Preventive Diplomacy and Peacebuilding*، الخراطوم، المركز العلمي للدراسات الإفريقية.
- إبراهيم، ع. ع. ع. (٢٠٢١). الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات. *The Historical Roots of the Hutu-Tutsi Conflict in the Great Lakes Region*، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
- ابن نوي، ح. (٢٠١٥). تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، *The Impact of Minorities on the Stability of Political Systems in the Middle East*، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- بركات، م. (١٩٨٣). مراكز القوة في إسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، *Centers of Power in Israel and Their Role in Foreign Policy Making*. عمان: دار الجليل للنشر.
- الجزيرة، مركز دراسات. (٢٠٠٤). الصراعات الداخلية في البلدان العربية. *Internal Conflicts in Arab Countries*. قسم البحوث والدراسات، الدوحة، ٢٠٠٤/١٠/٣.
- جاسم، أ. م. (٢٠٢١). مستقبل التحول الديمقراطي في بوروندي، *The Future of Democratic Transition in Burundi*، مجلة المعهد، (٥).
- جمهورية رواندا. (٢٠٠٧)، *Organic Law No of July 2, 2007, on the Abolition of the Death Penalty*، كيجالي: الجريدة الرسمية.
- حجاب، م. إ. قصوه، ص. & أمل، أ. (٢٠٢٣). أثر مرحلة ما بعد الصراع على التنمية في رواندا وجنوب السودان. *The Impact of the Post-Conflict Phase on Development in Rwanda and South Sudan*، مجلة الدراسات الإفريقية، ٤٥ (٣).

حسن، ح. ع. ر. (٢٠١٨). صراع البحيرات العظمى: صناعة محلية وخبرة أجنبية. *The Great Lakes Conflict: Local Production and Foreign Expertise*، مجلة دراسات اجتماعية. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

رشاء، س. ع. (٢٠١٦). الصراع في بوروندي: الجذور والتداعيات. *The Conflict in Burundi: Roots and Consequences*، دراسات سياسية. أنقرة.

الزبيدي، ط. ع. (٢٠١٩). رواندا من الإبادة الجماعية إلى الريادة المثالية. *Rwanda from Genocide to Exemplary Leadership*، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

<https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=132868>

سعد محمد، س. (٢٠٢١). دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي في كوريا الجنوبية. *The Role of Political Leadership in the Process of Political Reform in South Korea. Iraqi Journal of Political Science*، المجلة العراقية للعلوم السياسية، (٤).

الصالح بوعايفة، م. (٢٠١٦). الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. *Political Stability: A Study of Concept and Goals*، مجلة دفاقر السياسة والقانون، (١٥).

عياصرة، م. م. & بني أحمد، م. م. (٢٠٠٧). القيادة والرقابة والاتصال الإداري. *Leadership, Supervision, and Administrative Communication*، عمان: دار حامد.

العراقي، ع. ذ. م. (٢٠٠٨). جمهورية بوروندي: اتفاق أروشا للسلام دراسة في آثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى عام ٢٠٠٨. *Republic of Burundi: Arusha Peace Agreement – A Study of Its Social, Economic, and Political Effects until 2008*، مجلة دراسات إفريقية، (٩١).

عمر، ع. ع. (٢٠٢٣). الحرب الأهلية في رواندا وأثرها السياسي والاقتصادي. *The Civil War in Rwanda and Its Political and Economic Impact*، مجلة رماح للدراسات، (٧٩).

قذري أحمد، ه. (٢٠٢٥). عقدان من السلام: أين وصلت بوروندي اليوم بعد عشرين عاماً من نهاية الحرب الأهلية. *Two Decades of Peace: Where is Burundi Today Twenty Years after the End of the Civil War*، <https://qiraataafrican.com/29158>

محمود، س. ع. (٢٠١٧). إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقياً. *The Challenge of Building a Unified National Army in a Regionally Divided Society*، مجلة عمران، (٢٠).

مركز التدريب المهني. (٢٠٠٦). دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات. *Training Course for Certification in Conflict Analysis*، واشنطن: معهد السلام الأمريكي.

ناصر، أ. ج. (٢٠٢٠). رواندا ما بعد الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة. *Post-Civil War Rwanda and Comprehensive Development*، مجلة القلمون، أيار.

باه، ه. (٢٠٢٢). المصالحة الوطنية الرواندية: دراسة لنموذج إفريقي. *Rwandan National Reconciliation: A Study of an African Model*، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين.

<https://apa-inter.com/post.php?id=5403>

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Apter, D. (2004). The meta-conflict Violence as discourse. In R. Lemarchand (Ed.). *Burundi: Ethnic conflict and genocide*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Boege, V., & Schmidle, S. (2010). *Security sector reform in Burundi*. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF).
- Brooks, E. (2005). From the frying pan into the fire: A case study of Rwandan refugees. *Journal of International Social Work*.
- Destexhe, A. (1995). *Rwanda and genocide in the twentieth century*. New York: New York University Press.
- Jones, W., & Murray, S. (2017). *Consolidating peace and legitimacy in Rwanda* (Research Paper, pp. 1–67). International Growth Centre.
<https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2018/04/Rwanda-report.pdf>
- Lanotte, O. (2007). *La France au Rwanda 1990–1994: Entre abstention impossible et engagement*. Bruells. Centre des Crises et des Conflicts Internation.
- Nikuze, D. (2014). The genocide against the Tutsi in Rwanda: Origins, causes, implementation, consequences, and the post-genocide era. *International Journal of Development and Sustainability*, 3(5).
- Rufyikiri, G. (2021). *Resilience in post-civil war, authoritarian Burundi: What has worked and what has not?* Geneva. Geneva Centre for Security Policy.
- van Haperen, M., & van Beurden, M. G. (2012). The Rwandan genocide, 1994. In W. ten Have & B. Boender (Eds.), *The Holocaust and other genocides: An introduction*. Amsterdam. Amsterdam University Press.